

الدكتورة صديقة أوج
والدكتور فرهمندزاد



استهداف المستشفيات والمرافق الصحية خلال العدوان الصهيوني والأمريكي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية: انتهاك الحماية القانونية للمرافق الصحية والطبية في النزاعات المسلحة

في إطار حملتها العسكرية المستمرة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ يوم السبت الموافق ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، دأبت قوات الاحتلال والعدوان على استهداف المرافق الطبية والخدمات الإسعافية بصورة ممنهجة، في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني.

صفحة ٢

الدكتور ياسر ضيائي
باحث في القانون الدولي



الموقف القانوني للجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن استهداف القواعد العسكرية الأجنبية في الإقليم

لقد أُرست المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة مبدأ «الحق الطبيعي في الدفاع الشرعي» في حال وقوع هجوم مسلح ضد أي دولة عضو. ويُعدّ هذا الحق أحد الاستثناءات الواردة على حظر استخدام القوة، إذ يهدف إلى حماية السيادة الوطنية والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية. وفي هذا السياق، تُمثّل التجهيزات العسكرية الأجنبية أهدافاً عسكرية مشروعة في إطار ممارسة هذا الحق. إن القواعد العسكرية الأجنبية المقامة على أراضي دول مضيفة سواء كانت ملكية أو استئجاراً تظلّ خاضعة لسيادة الدولة المضيفة.....

صفحة ٣

الدكتورة صديقة أوج
الدكتور محسن قائمي خرق



استهداف المنشآت المدنية بوصفه وسيلة للضغط الأقصى على السكان المدنيين في إطار العدوان الأمريكي على إيران الهجمات الموجهة ضد المنشآت المدنية باعتبارها أداة لإبراز التفوق العسكري وممارسة أقصى درجات الضغط على السكان المدنيين في سياق العدوان الأمريكي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية

عقب سلسلة من الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من قبل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في عدوانهما على السلامة الإقليمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، عمدت القوات المعتدية إلى استهداف منشآت تحلية المياه في جنوب البلاد.

صفحة ٤



إيران على أعتاب النصر: مقاربة استراتيجية لمرتكزات القوة الوطنية في "حرب رمضان" من منظور الأمن الحدودي والتلاحم الوطني

الدكتورة مصطفى بالذيت
عضو الهيئة التدريسية بجامعة الزهراء



ضرورة مراجعة البنى القانونية الدولية: من «الطابع الانفعالي للدفاع الشرعي» إلى «هندسة آليات دولية فعالة للردع وجبر الضرر»

لقد استقرّ في الضمير الإنساني والوجدان القانوني، منذ أقدم العصور، أنّ مواجهة العدوان استجابة فطرية وضرورة وجودية. فكما يتمنّع الشخص الطبيعي بحق البقاء ويصون سلامته الجسدية إزاء أيّ تهديد يحدّق بحياته، تمتلك الدول بموجب سيادتها ..

صفحة ٤

الدكتورة آرش كرمي
أمين مجمع «نظام المسائل» بمحافظة إلام



ضرورة مراجعة البنى القانونية الدولية: من «الطابع الانفعالي للدفاع الشرعي» إلى «هندسة آليات دولية فعالة للردع وجبر الضرر»

لقد استقرّ في الضمير الإنساني والوجدان القانوني، منذ أقدم العصور، أنّ مواجهة العدوان استجابة فطرية وضرورة وجودية. فكما يتمنّع الشخص الطبيعي بحق البقاء ويصون سلامته الجسدية إزاء أيّ تهديد يحدّق بحياته، تمتلك الدول بموجب سيادتها ..

صفحة ٥

مهدي تشاباري
أمين المجمع الاستشاري لـ «نظام المسائل»



إيران: قوة برّية عصيّة على الحصار في قلب أوراسيا، قراءة جيوسياسية قانونية في معادلة الاتصال الإقليمي والأمن الاقتصادي

في خضم تصاعد التوترات الإقليمية، يعود بعض المحللين في الدوائر الغربية إلى طرح سيناريو الحصار البحري لإيران بوصفه أداة ضغط استراتيجية. غير أنّ هذه المقاربة، في جوهرها، تتجاهل حقائق جغرافية وجيوسياسية بنيوية؛ إذ تمتلك إيران امتداداً برياً واسعاً يضم خمسة عشر معبراً

صفحة ٧

استهداف المستشفيات والمرافق الصحية خلال العدوان الصهيوني والأمريكي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية: انتهاك الحماية القانونية للمرافق الصحية والطبية في النزاعات المسلحة

الدكتورة صديقة أوج، والدكتور فرهمندزاد



تحريراً في: ٢٠ مايو/أيار ٢٠٢٦م

شكّ حول استخدامها في العمل العسكري. كما أنّ تعريف الأهداف العسكرية يتطلب مساهمة فعّالة في العمل العسكري، بحيث يؤدي تدميرها إلى تحقيق ميزة عسكرية أكيدة للطرف المهاجم؛ وهو معيارٌ ينتفي في حالة استهداف المنشآت الحيوية الطبية، لغياب الضرورة العسكرية التي قد تبرّر جسامّة الأضرار الجانبية المترتبة على المدنيين.

خلاصة:

تؤد هذه الوقائع أن الانتهاكات المرصودة لا تمثّل أخطاءً ميدانيةً معزولة، بل تعبّر عن تعمّد منهجيّ لتقويض المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. كما يكشف التناقض الفاضح بين الخطاب السياسي لدول العدوان حول احترام حقوق الإنسان وبين ممارساتها الميدانية، عن خلل قيمي وقانوني جسيم في مقاربة هذه الدول للشرعية الدولية. إن استهداف المرافق الطبية والأشخاص المحميين يرتقي إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مما يستوجب تحركاً دولياً عاجلاً لتوثيق هذه الوقائع، وتفعيل آليات المساءلة الجنائية لضمان عدم إفلات مرتكبيها من العقاب.

الأول لعام ١٩٧٧م الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م، التي تقضي بوجوب احترام الوحدات الطبية في جميع الأوقات وحمايتها، ومنع اتخاذها هدفاً للهجوم، وهو المبدأ ذاته الذي كرّسته المادة (١/١٥) من البروتوكول نفسه بشأن العاملين في الخدمات الطبية، والمادة (١/١١) من البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧م بشأن حماية وسائل النقل الطبية. وعلاوة على ذلك، يُصنّف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مادته (٢٤/ب/٢/٨) تعمّد توجيه الهجمات ضد المباني والمواد والوحدات



في إطار حملتها العسكرية المستمرة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ يوم السبت الموافق ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، دأبت قوات الاحتلال والعدوان على استهداف المرافق الطبية والخدمات الإسعافية بصورة ممنهجة، في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني. وقد أسفر هذا الاستهداف عن خروج تسعة مستشفيات عن الخدمة نتيجة التدمير الشامل، بالإضافة إلى تضرّر خمسة وعشرين مركزاً علاجياً، وإحدى وأربعين وحدة رعاية صحية ريفية وحضرية، وواحد وعشرين مركزاً إسعاف، فضلاً عن تدمير ثمانين عشرة سيارة إسعاف. ولم تتوقف هذه العمليات عند تدمير الأعيان المدنية فحسب، بل امتدت لتطال الكوادر البشرية، حيث استشهد أحد عشر من أفراد الكادر الطبي والإسعافي، وأصيب ثلاثة وخمسون آخرون بجروح متفاوتة.

إنّ حماية الأشخاص والأعيان المشمولين بالحماية أثناء النزاعات المسلحة تعدّ قاعدةً أمرّة في النظام القانوني الدولي؛ إذ تستمد حماية الوحدات الطبية مشروعيتها من المادة (١/١٢) من البروتوكول الإضافي

الموقف القانوني للجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن استهداف القواعد العسكرية الأجنبية في الإقليم

بيان الأسس القانونية لموقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية إزاء استهداف القواعد العسكرية الأجنبية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

الدكتور ياسر ضيائي، باحث في القانون الدولي



لقد أرست المادة (٥١) من الأجنبي يتم برضا الدولة جهة، وممارسة الحق المشروع ميثاق الأمم المتحدة مبدأ المضيئة ومشاركتها في الدفاع عن النفس ضد «الحق الطبيعي في الدفاع العدوان، فإن الدولة المضيفة المعتدي من جهة أخرى، يمكن الشرعي» في حال وقوع هجوم تُعدّ شريكاً في العمل العدواني، الاستناد إلى مفاهيم «استخدام القوة المحدود» و«الدفاع الشرعي الموجه». إن جوهر العمل العسكري لا يقتصر على القوة، إذ يهدف إلى حماية المتحد رقم (٣٣١٤) لعام ١٩٧٤م بشأن تعريف العدوان. السيادة الوطنية والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية. وفي هذا السياق، تُمثل التجهيزات العسكرية الأجنبية أهدافاً عسكرية مشروعة في إطار ممارسة هذا الحق. إن القواعد العسكرية الأجنبية المقامة على أراضي دول مضيفة سواء كانت ملكية أو استئجاراً تظل خاضعة لسيادة الواجبة (Due Diligence) لمنع الدولة المضيفة. ومن هنا استخدام أراضيها لشنّ عدوان يثور التساؤل حول مدى اعتبار على الغير؛ إذ يُعدّ السكوت عن استهداف هذه القواعد اعتداءً استخدام الإقليم للعدوان خرقاً على سيادة الدولة المضيفة. للالتزام الدولي بعدم الإضرار بالغير. وهنا نميّز بين حالتين: أولاً: حالة الرضا والدعم: إذا كان التواجد العسكري سيادة الدولة المضيفة من إلى الهدف المعتدي.

٢. حق الارتفاق الدولي (International Easement): الذي يتيح للدولة في إطار ممارسة حق الدفاع الأصيل المرور عبر الأجواء أو الأراضي المجاورة لتحديد مصدر الهجوم. وبناءً عليه، فإن استهداف القواعد العسكرية الأمريكية في دول المنطقة (السعودية، البحرين، الإمارات، قطر، الأردن، الكويت، سلطنة عُمان، والعراق) باعتبارها مصادر للهجوم المسلح يستند إلى مبادئ الضرورة، وحق الارتفاق، وعدم إساءة استخدام الأرض. يُضاف إلى ذلك أنّ تصنيف الجمهورية الإسلامية الإيرانية لـ «القيادة المركزية الأمريكية» (CENTCOM) كمنظمة إرهابية، يضفي شرعية إضافية على هذه العمليات ضمن إطار الالتزام الدولي بمكافحة الإرهاب العابر للحدود.

١. قاعدة الضرورة (Necessity): التي تتيح للدولة لحماية كيائها الوجودي اتخاذ تدابير استثنائية لا تنطوي بالضرورة على نية عدوانية تجاه الدولة المضيفة، وإن كانت تقتضي العمليات ضمن إطار الالتزام الدولي بمكافحة الإرهاب العابر للحدود.

استهداف المنشآت المدنية بوصفه وسيلة للضغط الأقصى على السكان المدنيين في إطار العدوان الأمريكي على إيران الهجمات الموجهة ضد المنشآت المدنية باعتبارها أداة لإبراز التفوق العسكري وممارسة أقصى درجات الضغط على السكان المدنيين في سياق العدوان الأمريكي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

إعداد: الدكتورة صديقة أوج، باحثة في القانون الدولي.



كما ننوّه إلى أنّ استهداف منشأة باستهداف منشآت مماثلة في تحلية المياه في جزيرة «قشم» البحرين يندرج ضمن إطار الحق في الإيرانية قد انطلق من قاعدة الدفاع المشروع والردّ المتناسب، «الجفير» الأمريكية في مملكة وفقاً لمقتضيات القانون الدولي. البحرين؛ وعليه، فإنّ الردّ العسكري مجموعة من أساتذة وخبراء الذي قام به الحرس الثوري الإيراني القانون الدولي

الدكتور محسن قائمي حُرّق، عضو الهيئة العلمية بجامعة الشهيد بهشتي عقب سلسلة من الانتهاكات وعليه، فإنّ استراتيجية استهداف الجسيمة لقواعد القانون الدولي البنية التحتية للمياه في النزاع والقانون الدولي الإنساني من المسلح الحالي لا تؤدي فقط قبل الولايات المتحدة والكيان إلى تفاقم أزمة ندرة المياه، بل الصهيوني في عدوانهما على تسعى إلى إحداث تهجير قسريّ السلامة الإقليمية للجمهورية للسكان المدنيين؛ وهو نهج الإسلامية الإيرانية، عمدت القوات عدوانيّ سبق أن تبنته تنظيمات المعتدية إلى استهداف منشآت إرهابية في العراق وسوريا. تحلية المياه في جنوب البلاد. وإذا كان الهدف الأسمى لقوانين ويُعدّ هذا السلوك انتهاكاً صارخاً النزاعات المسلحة هو تحديد للفقرة (٢) من المادة (٥٤) من المدنيين عن ويلات الحرب، فإنّ البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧م حماية المنشآت المائية تتجاوز الملحق باتفاقيات جنيف، والتي «مبدأ التمييز» التقليدي لتصل إلى تحظر صراحةً تدمير المواد التي لا حماية الحق الأصيل في الحياة لكل غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، البشر، مقاتلين كانوا أو مدنيين. ومنها منشآت ومرافق مياه الشرب. وبناءً على ما تقدم، فإنّ الهجوم علاوةً على ذلك، أكدت «قواعد مدريد» المتعمد على منشآت المياه في حال لعام ١٩٧٦م، الصادرة عن جمعية عدم كونها أهدافاً عسكرية مشروعة القانون الدولي، على وجوب حماية يُصنّف قانوناً كـ «جريمة حرب» وفقاً الموارد والمنشآت المائية في أوقات للمادة (٢/٨/ب/٢) من نظام روما النزاعات المسلحة حماية مطلقة. الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ضرورة مراجعة البنى القانونية الدولية: من «الطابع الانفعالي للدفاع الشرعي» إلى «هندسة آليات دولية فعّالة للردع وجبر الضرر»

إعداد: الدكتورة مصطفى باكنيت، عضو الهيئة التدريسية بجامعة الزهرا

يتجاوز إلى إبراز «الإشكالية البنيوية» مطلقاً بمقاربات قانونية جامدة في النظام القانوني الدولي المعاصر؛ صيغت، في كثير من تجلياتها، ضمن إذ تُظهر الخبرة العملية أنّ المنظومة توازنات تاريخية مالت لمصلحة القائمة كثيراً ما تعجز عن إنفاذ القوى المهيمنة. مقتضيات السلم والأمن الدوليين على الرغم من أنّ المادة (١٠٨) من أو كبح سلوك القوى المتغوّلة. كما ميثاق الأمم المتحدة وضعت إطاراً أنّ مفهوم الدفاع الشرعي، بصيغته إجراءات لتعديل أحكام الميثاق، فإنّ التقليدية ذات الطابع التفاعلي/الردّي، الواقع الدولي يفرض تطويز مقاربات ينصرف أساساً إلى دفع العدوان، من مؤسسية ومغيارية أكثر فاعلية. وفي دون أن يوقّر في كثير من الحالات هذا الإطار، يمكن أن تتمثل الإدارة آليات دولية فعّالة لجبر الضرر، القانونية والاستراتيجية للمضائق وترتيبات مؤسسية كافية لضمان البحرية وفي مقدمتها مضيق هرمز عدم التكرار. مدخلاً لإعادة تقييم أنماط حوكمة

لقد كشفت الممارسات غير الممرات المائية الدولية ضمن حدود المشروعة المنسوبة إلى الولايات القانون الدولي، وبما يُسهم في تعزيز المتحدة والكيان الصهيوني عن الردع وفتح مسارات أكثر واقعية لجبر استخفاف ممنهج بالقواعد الآمرة في القانون الدولي. وعندما تتبنى قوى

خاتمة

القانون الدولي ليس نصّاً جامداً خارج التاريخ، بل منظومة مغيارية قابلة للتطور بتطور الوقائع والحاجات الدولية. ومن ثمّ، فإنّ على القانون الدولي أن يكيّف أدواته مع التحوّلات الجيوسياسية، وأن ينتقل من طور الاستجابة الشكلية إلى المقترن باتساع رقعة الفقر، وتعدّد النزاعات المسلحة، ووقوع انتهاكات لمطالبات العدالة الدولية، بما جسيمة لحقوق الإنسان يستدعي يحفظ حقوق الدول المتضررة ويُعزّز بل تجنّب رهن الخيارات الوطنية رهن توازن النظام الدولي واستقراره.



لقد استقرّ في الضمير الإنساني نحو استوفى الشروط الموضوعية والوجدان القانوني، منذ أقدم والإجرائية للدفاع الشرعي؛ وذلك من العصور، أنّ مواجهة العدوان استجابة خلال: (١) وقوع هجوم مسلح فعليّ فطرية وضرورة وجودية. فكما على إقليم الدولة وسيادتها، (٢) يتمتّع الشخص الطبيعي بحق البقاء سلوك السلطات المختصة مسارات وبصون سلامته الجسدية إزاء أيّ دبلوماسية متاحة بقصد دعم تهديد يُحدّق بحياته، تمتلك الدول السلم والأمن الدوليين، (٣) التزام بموجب سيادتها حقاً أصيلاً في الردّ بمعياري الضرورة والتناسب أجهزة الأمم المتحدة، فإنّ ذلك القانون الدولي أن يكيّف أدواته مع التصديّ لأيّ محاولة ترمي إلى النيل وحصر الأهداف في منشآت عسكرية من استقلالها السياسي أو سلامتها ذات صلة مباشرة بالاعتداء، و(٤) الإقليمية. وفي هذا السياق، جاء وقوع العمل الدفاعي في أعقاب الردّ الإيراني على العدوان الأمريكي الفعل العدواني. الصهيوني تأسيساً على المادة (٥١) لا ينحصر هدف هذه الورقة في من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى بيان مشروعية الدفاع الإيراني، بل تجنّب رهن الخيارات الوطنية رهن توازن النظام الدولي واستقراره.

إيران على أعتاب النصر: مقارنة استراتيجية لمرتكزات القوة الوطنية في "حرب رمضان" من منظور الأمن الحدودي والتلاحم الوطني

الدكتورة آرشي كرمي، أمين مجمع «نظام المسائل» بمحافظة إيلام



يتجاوزهُ إلى إبراز «الإشكالية البنيوية» في النظام القانوني الدولي المعاصر؛ إذ تُظهر الخبرة العملية أنَّ المنظومة القائمة كثيراً ما تعجز عن إنفاذ مقتضيات السلم والأمن الدوليين أو كبح سلوك القوى المتغوّلة. كما أنَّ مفهوم الدفاع الشرعي، بصيغته التقليدية ذات الطابع التفاعلي/الردّي، ينصرف أساساً إلى دفع العدوان، من دون أن يوفّر في كثيرٍ من الحالات آليات دولية فعّالة لجبر الضرر، وترتيبات مؤسسية كافية لضمان عدم التكرار. يُشكل التاريخ الإيراني، في جوهره، سيرونةً مستمرةً من المقاومة الاستراتيجية في مواجهة موجات التهديدات المتعاقبة. وفي ظل اندلاع «حرب رمضان»، وتعرّض الدولة الإيرانية لاختبار سيادي جديد، أجد لزماً عليّ -بصفتي أميناً لمجمع «نظام المسائل» في محافظة إيلام، حاضنة خادمي سيد الشهداء- تسليط الضوء على الأبعاد الاستراتيجية التي غالباً ما تغيب عن التحليل السطحي للمشهد الأمني. إنّ العمق الاستراتيجي لإيران في «حرب رمضان» لا يقتصر على حدودها الجغرافية فحسب، بل يمتد ليشمل الشبكة المتماسكة

لما يُعرف بـ «محور المقاومة». إنّ هذا التشكيل التحالفي، الممتد من حزب الله في لبنان مروراً بالحشد الشعبي في العراق وأنصار الله في اليمن، وصولاً إلى فصائل المقاومة الفلسطينية، يُمثل أذرعاً دفاعيةً استراتيجيةً تعمل في إطار من التنسيق العملياتي المحكم. لقد أدى هذا الامتداد الاستراتيجي إلى نشوء حالةٍ من الردع الشامل؛ حيث يدرك الخصم أنَّ أيّ عدوانٍ على السيادة الإيرانية سيواجه بردٍ متعدد الجبهات ومتزامن، مما يؤوّل دون التجرؤ على خرق الأجواء أو الحدود الوطنية. وتُعدُّ هذه الشبكة، التي ترسخت عبر عقودٍ من الاستثمار الاستراتيجي، ونقل الخبرات، وتوطين التكنولوجيا، أهم الأصول الجيوسياسية للدولة الإيرانية في الراهن الدولي.

وعلى صعيد الردع التقني، تتبوأ القدرات الصاروخية والدرونزية (الطائرات المسيّرة) مركز الثقل في التوازنات الأمنية الإقليمية؛ إذ بلغت إيران مرحلةً متقدمةً في إنتاج صواريخ باليستية ومجنحة (كروز) ذات دقةٍ جراحية ومدياتٍ تغطي كامل النطاق الجغرافي للخصم. كما أثبتت الطائرات المسيّرة الإيرانية

كفاءتها القتالية بوصفها منظوماتٍ فعّالة ومنخفضة التكلفة، مما رفع سقف تكلفة العدوان في الحسابات الاستراتيجية للعدو. إنّ قدرة إيران على نقل هذه التكنولوجيا الدفاعية إلى حلفائها قد أحدثت تحولاً جذرياً في معادلة الأمن الإقليمي".

وبالموازاة، تبرز الحرب السيبرانية والحرب الإلكترونية كأحد الميادين الاستراتيجية التي حققت فيها إيران قفزاتٍ نوعية؛ فقد أظهرت القدرات السيبرانية الإيرانية -بدءاً من السيطرة على طائرات الخصم المسيّرة، وصولاً إلى شلّ أنظمة القيادة والسيطرة والتحكم (C2) والبنى التحتية الحيوية (الطاقة، المياه، الشبكات المصرفية)- تفوقاً نوعياً في سياق الحرب غير المتناظرة. إنّ هذا التراكم المعرفي -الذي تشكّل رغم سياسات الحظر المفروضة- جعل من الفضاء السيبراني أداةً لفرض السيادة الرقمية وتكبيد العدو خسائر استراتيجية دون خوض مواجهةٍ تقليدية.

أما تجربة الدفاع المقدس، فتظلّ الركيزة الأنطولوجية للعقيدة العسكرية الإيرانية؛ إذ إنّ الجيل الحالي من القيادات العسكرية

هو نتاج تراكم خبراتي ممتد منذ ثمانية أعوام من المواجهة الوجودية، وقد نُقلت هذه المعارف الضمنية والصريحة إلى الأجيال اللاحقة. إنّ القدرة على إدارة الأزمات وتطويع الإمكانيات المحدودة لتحقيق نتائج استراتيجية كبرى -بما يشمل دروس عمليات كربلاء و«فتح المبين» و«بيت المقدس»- باتت مدمجةً في العقيدة القتالية المعاصرة، مما يمنح القيادة الإيرانية أفضليةً تكتيكيةً تتجاوز مجرد التفوق التسليحي التقليدي. وجيوسياسياً، تتمتع إيران بموقع ارتكازي يمنحها قدرةً تفاوضيةً علياً؛ إذ تسيطر على مضيق هرمز، الذي يمثل شريان الطاقة العالمي، بالإضافة إلى امتداداتها البحرية والبرية التي تجعل منها جسراً جيواقتصادياً بين الشرق والغرب. إنّ التهديد الإيراني بإغلاق الممرات البحرية الحيوية يمثل أداة ردع استراتيجية كفيلة بإحداث اضطرابٍ في الاقتصاد الدولي، مما يثني القوى الكبرى عن خيارات التصعيد المفتوح. علاوةً على ذلك، يوفر الطبوغراف الجبلي -الذي يشكل أكثر من ٦٠٪ من الأراضي الإيرانية- بيئةً مثاليةً للدفاع في العمق، مما

يجعل أيّ محاولة لغزو بري أمراً مستحيلاً من الناحية العمليّاتية. وختاماً، تطلّ لتعبئة الشعبية الركيزة الأساسية للسيادة الوطنية؛ حيث يمثل ملايين المتطوعين (الباسيج) - لا بصفتهم قوة احتياطية في زمن الحرب فحسب، بل بوصفهم بنية مجتمعية متكاملة لإدارة الأزمات، وتحصين الأمن الداخلي، وتعزيز الصمود المجتمعي- نموذجاً يجسد التلاحم العضوي بين الدولة والمجتمع، ويشكل ضماناً نهائية لاستدامة الأمن القومي.

إنّ هذه القوة الشعبية، التي تتأصل في ثقافة الإيثار والشهادة، قد أسبغت على إيران عمقاً استراتيجياً بشرياً لا تضاهيها فيه أيّ دولة أخرى في الإقليم. ويدرك الخصم أنّ هزيمة القوات المسلحة الإيرانية - حتى وإن فرضت- ستجابه بمقاومة مجتمعية من ملايين الباسيج الملتزمين بالدفاع عن حياض الوطن حتى الرمح الأخير. إنّ هذا البناء المجتمعي يمثل ضماناً للأمن المستدام لإيران، وهو هيكلي لا نظير له في أيّ تشكيل دولي آخر. كما تُعدّ الصناعة الدفاعية الوطنية إنجازاً موازياً تحقق في ظل نظام العقوبات والقيود الدولية؛ فقد نجحت إيران اليوم في توطين طيف واسع من المنظومات التسليحية، بدءاً من الصواريخ والطائرات المسيّرة، وصولاً إلى الدبابات والطائرات والقطع البحرية والغواصات. إنّ هذا الاكتفاء الذاتي الدفاعي لم يحقق وفورات في النقد الأجنبي فحسب، بل أرسى دعائم الاستقلال الاستراتيجي للدولة. ولا يستطيع الخصم اللجوء إلى حظر السلاح لنزع سلاح إيران، نظراً لامتلاكها سلسلة توريد وإنتاج محلية متكاملة. علاوة على ذلك، تبرز الهندسة العكسية كواحدة من القدرات الجوهرية التي مكنت إيران من توظيف التكنولوجيات المعقدة وتوطينها.

وهنا في إيلام -عاصمة خادمي سيد الشهداء- نشهد التجلي الفعلي لمفاهيم الإيثار والتضحية؛ فقد كانت محافظة إيلام ومناطقها الحدودية دوماً خط الدفاع الأول عن إيران، ضاربة جذورها في تاريخ حافل من الفداء. وفي غضون الدفاع المقدس، كانت إيلام جبهة المواجهة الرئيسية في الحرب الثمانية، حيث قدّمت كلّ أسيرة شهيداً فداءً للوطن. لقد واجه أهل إيلام النظام البعثي بإمكانات محدودة، وتمكنوا من دحر العدو بفضل الإيمان والروح التضحية. وإن ثقافة الإيثار هذه -التي تناقلتها الأجيال- لا تزال تتدفق في عروق المرابطين على الحدود. وفي سياق حرب رمضان، يضطلع مرابطو إيلام بدور محوري؛

إذ يعملون كعين وأذن للوطن في إيران مقاومة الضغوط الأمريكية حماية الثغور، وجمع المعلومات والأوروبية وحماية مصالحها العليا. الاستراتيجية حول تحركات العدو، وفي مضمار الحرب الناعمة، حققت وتأمين الإسناد اللوجستي للقوات إيران تقدماً ملموساً عبر وسائل المسلحة، مع تمتعهم بجاهزية الإعلام الوطنية والفضاء الرقمي؛ قتالية تامة للدفاع حتى النفس إذ تسهم الشبكات التلفزيونية الأخير. إنّ وجود مرابطي إيلام في والإذاعية، والوسائط الرقمية، خطوط المواجهة لا يستند إلى والناشطون في الفضاء السيبراني، الإكراه، بل ينبع من الغيرة الوطنية بدور فعال في نقل السردية الإيرانية والالتزام بالعقيدة الإسلامية. كما إلى العالم. إنّ هذه القدرة الإعلامية أنّ الدبلوماسية النشطة لإيران على -التي تواجه الآلة الدعائية الغربية- الصعيد الدولي قد أدت دوراً جوهرياً قد نجحت في التأثير على الرأي في تعزيز مكانة الدولة؛ إذ تبرهن العام العالمي، وإظهار إيران بوصفها عضوية إيران في المنظمات الدولية، طرفاً في حالة دفاع مشروع عن وعلاقاتها الواسعة مع دول آسيا سيادتها. كما نجحت الشبكات وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ودورها الدولية الإيرانية، التي تبث بمختلف الفاعل في منظمة شنغهاي للتعاون اللغات، في إيصال سرديّة المقاومة ومجموعة بريكس، على انتهاج إلى الشعوب، وكسب تعاطف دولي إيران دبلوماسية متعددة الأطراف. واسع.

وقد مكنت هذه الدبلوماسية إيران لقد أثبت الاقتصاد المقاوم -الذي من تفادي العزلة الدولية، وصون تبلور في السنوات الأخيرة- قدرة تحالفاتها وشراكاتها التجارية في إيران على تحقيق نمو اقتصادي مواجهة الضغوط الغربية. كما تتيح حتى في ظل ظروف العقوبات؛ الشراكات الاستراتيجية مع قوتين إذ تُعدّ سياسات الإنتاج المحلي، عالميتين بحجم الصين وروسيا وإحلال الواردات، وتنمية الصادرات



إيران: قوة برّية عصيّة على الحصار في قلب أوراسيا، قراءة جيوسياسية قانونية في معادلة الاتصال الإقليمي والأمن الاقتصادي

مهدي تشاباري، أمين المجمع الاستشاري لـ «نظام المسائل» في محافظة خراسان الجنوبية

الوسطى والصين، وتندرج في صميم مبادرة الحزام والطريق، مما يرسّخ مكانة إيران شريكاً لا يمكن تجاوزه في المشاريع البنيوية القارية.

رابعاً: الشبكة الحديدية: العمود الفقري للاتصال

تعمل إيران على استكمال شبكة حديدية دولية تربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب. ويضمن خط السكة الحديدية جابهار- زاهدان، المتصل بالشبكة الوطنية ومعبر ميرجاوه، منفذاً مستقلاً إلى المحيط الهندي بعيداً عن مضيق هرمز. وبالتوازي، يُسهم مشروع خط -رشت-آستارا- في تكامل الحلقة الشمالية، محولاً إيران إلى مفترق حديدي دولي ومحور بنيوي في حركة البضائع العابرة للقارات.

خامساً: الدبلوماسية الاقتصادية وشبكات الالتزام المتبادل

لا تقتصر القوة البرية لإيران على الجغرافيا، بل تتعزز بدبلوماسية اقتصادية نشطة أفرزت تحالفات استراتيجية. إنَّ عضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون، والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال الترانزيت، أوجدت شبكة من الالتزامات التعاقدية المتبادلة تجعل من تعطيل حركة التجارة مع إيران خياراً مكلفاً وغير عملي لشركائها الإقليميين، وهو ما يعزز حصانة الاتصال (Connectivity Immunity) في إطار القانون الاقتصادي الدولي.

سادساً: التحول في النموذج الجيوسياسي

إنَّ الأطروحات الداعية إلى محاصرة إيران بحرياً تستند إلى فرضية قاصرة مفادها أن إيران قوة بحرية معزولة. والحقيقة أن إيران قوة برية راسخة، تشكل مركز ثقل اتصالياً في قلب أوراسيا. إنَّ التكامل بين تعدد المنافذ البرية، والممرات الترانزيتية الحيوية، والبنية التحتية الطاقوية المقاومة، قد أفرز درعاً متعدد الطبقات ضد سيناريوهات العزل.

ختاماً، إنَّ أي محاولة لفرض حصار بحري لا تزيد إيران إلا بروزاً كعنصر جوهري في سلسلة الإمداد العالمية؛ فتعطيل تدفق السلع والطاقة عبر أراضيها يعني الإخلال بسلاسل الإمداد الممتدة من أوروبا إلى جنوب آسيا. لقد بلورت إيران نموذجاً لالسلطة المستندة إلى الاتصال (Connectivity-Based Power)؛ فدولة تمتلك خمسة عشر منفذاً برياً لا تُحاصر، بل تفرض تأثيرها البنيوي على حركة التجارة القارية.



شرق إيران إمكانات لوجستية واعدة، بوصفه قطباً لوجستياً إقليمياً يربط إيران بأفغانستان ودول آسيا الوسطى. وتُشير مشاريع التطوير إلى إمكانية رفع طاقته التشغيلية إلى نحو ٥٥٠ شاحنة يومياً، بما يعزز دور إيران بوصفها حلقة وصل برية مركزية في الفضاء الأوراسي.

٢. معبر ميرجاوه: بوابة إيران إلى المحيط الهندي

يتيح معبر ميرجاوه، عبر الاتصال بالشبكة الحديدية الباكستانية، وصولاً مباشراً إلى ميناء جوادر الاستراتيجي. هذه الإطلالة البرية البحرية المركبة تمنح إيران منفذاً عملياً إلى الأسواق العالمية عبر المحيط الهندي، وتُفرغ خطاب الحصار البحري من مبرراته. كما أنَّ الاتفاقات اللوجستية مع باكستان تسهم في تحويل هذا المسار إلى ممّ تجاري آمن وعالي الاعتمادية.

٣. المعابر الشمالية الشرقية نحو آسيا الوسطى

تُعتبر المنافذ الحدودية في سرخس و«لطف آباد» مع تركمنستان بوّابات استراتيجية نحو أسواق آسيا

التجارية عبر هذا المعبر ستترتب عليه كلفة مباشرة على الاقتصاد التركي، مما يكرس مبدأ الاعتماد المتبادل الذي يُضعف واقعية سيناريوهات العزل الاقتصادي.

٣. شبكة أنابيب الطاقة: بنية تحتية عصيّة على الإيقاف

تمتلك إيران واحدة من أكثر شبكات أنابيب الطاقة تشعباً، تشمل:

- خط أنابيب نفط باتجاه تركيا بطاقة تقارب مليون برميل يومياً.
- خط أنابيب غاز إلى تركيا بطاقة تناهز ٣٠ مليون متر مكعب يومياً.
- شبكات أنابيب قيد التوسعة باتجاه كلٍّ من باكستان والعراق.

هذه البنية التحتية، الممتدة غالبيتها تحت الأرض، تؤمّن استمرار صادرات الطاقة بعيداً عن هشاشة الممرات البحرية، وتوفّر نمطاً من أمن الإمدادات لا يمكن تحييده بمجرد التلويح بخيار الحصار البحري.

ثالثاً: الحدود الشرقية ومسارات طريق الحرير الجديدة

١. منفذ ماهيرود: الحلقة المفصلية في معمار الاتصال

يجسد معبر ماهيرود الحدودي

في خضم تصاعد التوترات الإقليمية، يعود بعض المحللين في الدوائر الغربية إلى طرح سيناريو الحصار البحري لإيران بوصفه أداة ضغط استراتيجية. غير أنَّ هذه المقاربة، في جوهرها، تتجاهل حقائق جغرافية وجيوسياسية بنيوية؛ إذ تمتلك إيران امتداداً برياً واسعاً يضم خمسة عشر معبراً حدودياً مع دول الجوار، مما يكرسها قوة اتصال قارية متجذرة يصعب تطويقها أو عزلها عملياً.

أولاً: أسطورة الحصار البحري وواقع الارتباطات البرية

تمتلك إيران أطول شبكة حدود برية في إقليم الشرق الأوسط، مما يجعلها دولة غير قابلة للحصار بالمفهوم التقليدي. ورغم أنَّ مضيق هرمز يمثل رافعة استراتيجية بالغة الأهمية في معادلة الأمن الطاقوي العالمي، فإنَّ طهران لم ترتهن في أيّ مرحلة لمنفذ واحد أو ممّ وحيد. إنَّ شبكة المنافذ البرية المتعددة تضمن استمرار الدورة الاقتصادية، حتى في أكثر الفرضيات تشدداً؛ إذ تُعد التجارة العابرة للحدود، وحركة الترانزيت، وخطوط الطاقة البرية، شرايين حيوية تُبقي الاقتصاد الوطني في حالة تدفق مستمر.

ثانياً: الممرات الحيوية بوصفها ركائز للاقتصاد المقاوم

١. الممر الشمالي الجنوبي: الجسر الأوراسي

تتوسط إيران الممر الدولي للنقل شمال جنوب (INSTC)، الذي يشكل محور ربط استراتيجياً بين الهند وروسيا وأوروبا. هذا الممر، المنطلق من منطقة آستارا الحدودية، يتمتع بطاقة نقل سنوية تصل إلى نحو ١٥ مليون طن من البضائع، مع إمكانية تقليص زمن الشحن بنسبة ٤٠٪ مقارنة بالمسارات التقليدية. وفي سياقات الأزمات، يمكن أن يتحول هذا الممر إلى الشريان الرئيس للتجارة الإيرانية، ومسار لا غنى عنه للتدفقات التجارية العابرة للقارات.

٢. بوابة أوروبا: معبر بازرگان مع تركيا

يُعد معبر بازرگان الحدودي أحد أكثر المنافذ البرية تطوراً في الشرق الأوسط، بطاقة استيعابية تناهز ١٢٠٠ شاحنة يومياً، فضلاً عن خط حديدي نشط يربط إيران مباشرة بسوق أوروبي يفوق ٥٠٠ مليون مستهلك. وبحكم الشراكة التجارية الاستراتيجية بين طهران وأنقرة، فإنَّ أي تعطيل جوهري للحركة